

**الشراكة والخصخصة
والسياسات الاقتصادية المحفزة**

السيد / بدر مشاري الحميضي

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

الخصخصة

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

خلفية تاريخية

قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨
أمثلة على أوجه القصور

المادة رقم (٥)

- إذا كانت التكلفة الإجمالية المقدمة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي وافقت اللجنة العليا على طرحه للاستثمار وفقاً لأحكام المادة الرابعة من هذا القانون تزيد على ستين مليون دينار كويتي بما في ذلك القيمة السوقية المقدره لأرض المشروع .
- أربعون في المائة من الأسهم تطرحها بمزايدة علنية الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة بين الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية .

قانون رقم (١١٦) لسنة ٢٠١٤

أمثلة أخرى في قانون ٧/٢٠٠٨ تم معالجتها في قانون ١١٦/٢٠١٤

قانون ٢٠١٤/١١٦	قانون ٢٠٠٨/٧
معيار الاختيار يعتمد على العناصر المالية وغير المالية.	معيار اختيار الفائز في المشاريع التي تزيد قيمتها على ٦٠ مليون دينار هو السعر فقط
هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تكتب في كل أسهم المشروع إلى مرحلة التشغيل.	يتم طرح المشروع للاكتتاب العام مما يؤدي إلى بعض المشاكل القانونية وزيادة المخاطر على العامة.
مدة المشروع حسب طبيعته ويمكن أن يصل إلى ٥٠ عام	مدة المشروع ٢٥ عام فقط
يسمح القانون بإجراء بعض التعديلات في عقد المشروع مما يدعم تحقيق أهدافه.	لا يجوز إجراء تعديلات على عقود هذه المشروعات، كما لا يجوز تمديدها أو تجديدها.

لا يجوز

تم استخدام هذه الكلمة (١١) مرة في قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨ المكون من (٢٢) مادة

الخصخصة

قانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٠

تم إصدار القانون	٢٠ مايو ٢٠١٠
تشكيل المجلس الأعلى للتخصيص	٢٠١٢
تعيين الأعضاء التنفيذيين	٢٠١٢
لم يحدث أي تقدم لتفعيل القانون	٢٠١٤/٢٠١٢
صدور اللائحة التنفيذية	٢٠١٥
الموافقة على اللائحة الداخلية	ديسمبر ٢٠١٥

يحتاج الموضوع إلى عام قبل البدء الفعلي في التنفيذ !!

المادة الأولى	: التخصيص نقل ملكية المشروع العام بشكل كلي أو جزئي . (لا يشمل الإدارة أو التأجير)
المادة الرابعة	: لا يجوز تخصيص إنتاج النفط والغاز الطبيعي ومصافي النفط ومرفقي التعليم والصحة .
المادة الخامسة	: تشكيل المجلس الأعلى . (الأعضاء الوزراء ؟ والأعضاء المتفرغين ؟)
المادة الثالثة عشر	: طرح الأسهم في مزادة علنية تشترك فيها شركات مساهمة المدرجة في أسواق المال المحلية ويرسى المزاد على من يقدم أعلى سعر
المادة الثامنة عشر	: (ألا تقل مدة عقده مع الجهة التي آل إليها المشروع عن خمس سنوات اعتباراً من تاريخ التخصيص)

أخيراً وهو المهم

- تهدف شروط القانون إلى تحقيق المنافسة في الأنشطة التي تكون فيها مجدية، وحماية مصالح المستهلك وضمان حقوق العمالة الوطنية، وحماية المال العام، وتوسعة قاعدة المشاركة في الملكية ورأس المال.
- أين القطاع الخاص ؟

الحل ؟

FDI	Inflow	Outflow	Net Flow
2009	1113	8582	-7469
2010	1305	5890	-4585
2011	3259	10773	-7541
2012	2873	6741	-3868
2013	1434	16648	-15214
2014	486	13108	-12622

*UNCTD

Ease of Doing Business Rank (1-189)

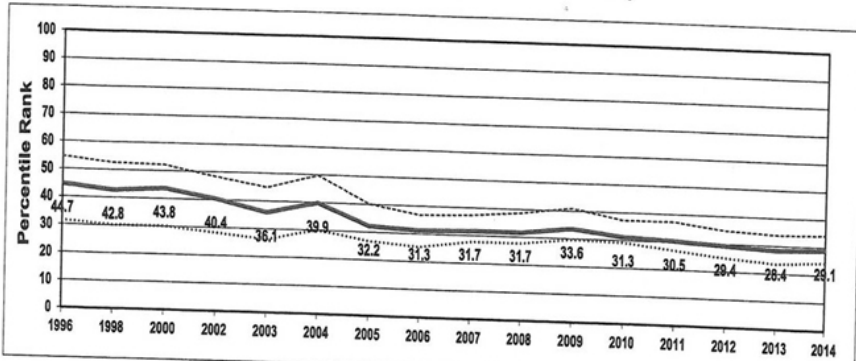
- Kuwait
 - 101 2016
 - 100 2015
 - Starting Business : 148
 - Dealing with Construction Permits : 133
 - Getting Electricity : 128

*World Bank

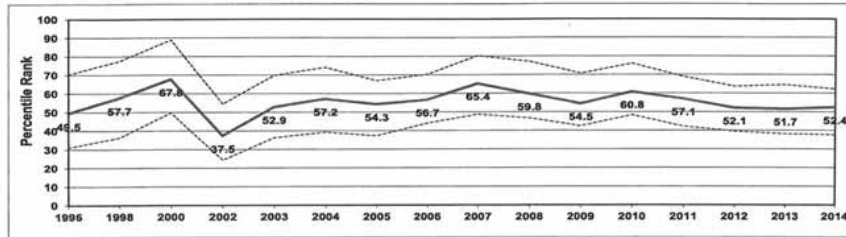
Transparency International Corruption Perception Index (CPI)

- Rank (1-167)
 - Kuwait : 55
 - Qatar : 22
 - Emirates : 23
 - Saudi : 48
 - Bahrain : 50
 - Oman : 60

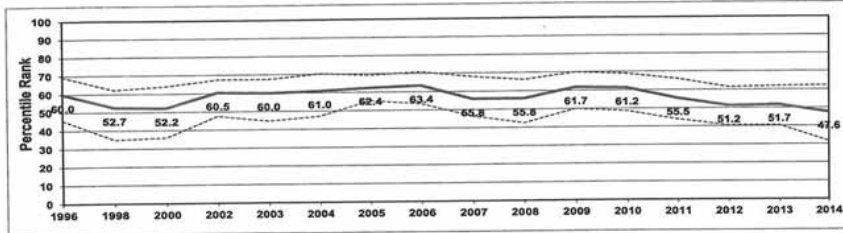
Kuwait, 1996-2014
Aggregate Indicator: Voice & Accountability

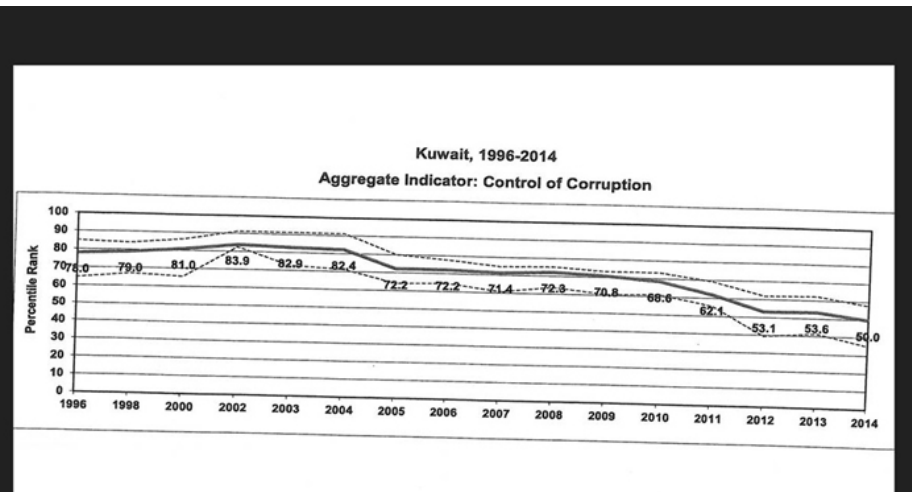
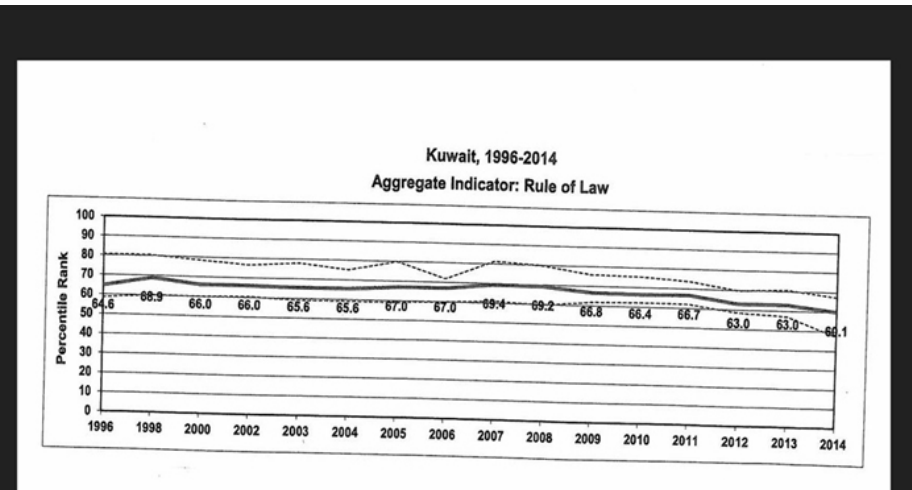
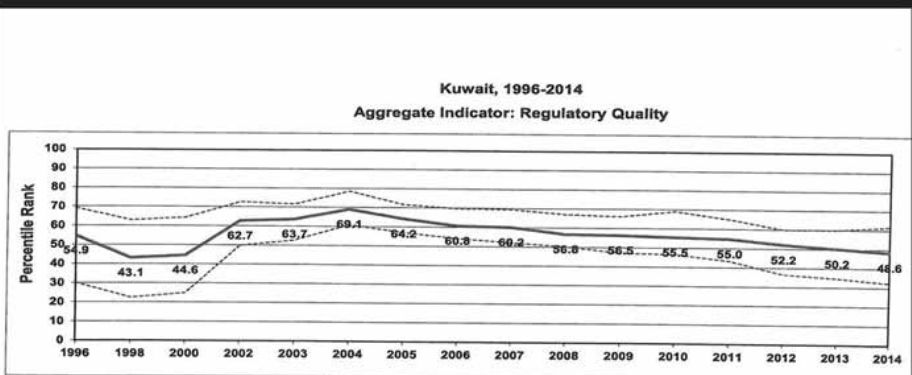


Kuwait, 1996-2014
Aggregate Indicator: Political Stability and Absence of Violence/Terrorism



Kuwait, 1996-2014
Aggregate Indicator: Government Effectiveness





ما هو الحل ؟

القرار

- تعديل القوانين الحالية للخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- الإسراع في وضع الخطوات التنفيذية لتطبيق الإجراءات القانونية.
- تسهيل الإجراءات الإدارية وتخفيف إجراءات الرقابة المسبقة المتعددة.
- تقديم حوافز أفضل للمستثمر المحلي والأجنبي للمنافسة مع دول المنطقة.

وأخيراً

العدالة
ومحاربة الفساد